

1. صادقت ليبيا على عدد من المواثيق الدولية لحماية حقوق الانسان، كالميثاق الدولي الخاص بالحقوق المدنية و السياسية عام 1988، ومعاهدة مناهضة التعذيب عام 1989. إلا أن القوانين الداخلية التي تم العمل بها طوال حقبة نظام القذافي كانت تتعارض بشكل أو بآخر مع هذه المواثيق.
2. في منتصف فبراير سنة 2011 قامت ثورة شعبية عارمة عمت كل مناطق ومدن ليبيا، تحولت الى حرب بين الشعب و نظام القذافي الذي استخدم كل أنواع الأسلحة ضد الشعب. دام النزاع ثمانية أشهر وانتشر السلاح بين عامة الشعب و اتسعت الهوة الخلاف بين العديد من المناطق و القبائل الليبية نتيجة الانتهاكات الصارخة لحقوق الانسان أثناء الثورة (اختطاف، اعتقال تعسفي، قتل عمد، الاغتصاب، موجات ناز على الهوية و العرق و غيرها).
3. نشأ خلال الثورة "المجلس الوطني الانتقالي" للخروج بالبلاد من نظام القذافي وتحقيق أهداف الثورة في التغيير و السير نحو نظام ديمقراطي. وأصدرت هذه الهيئة خارطة طريق لرسم تصور لخطوات ليبيا بعد التحرير، وإعطاء دستور دائم للبلاد و ارساء الاستقرار السياسي فيها وأطلق عليه (الاعلان الدستوري المؤقت).
4. تم الاعلان يوم 2011/10/23 عن التحرير الكامل للبلاد، و انتهاء حقبة نظام القذافي بعد أكثر من 42 عاماً متواصلة على كرسي الحكم، لتبدأ من بعد ذلك عملية تسليم السلطة لأول حكومة منتخبة من قبل المجلس الوطني الانتقالي في نوفمبر 2011. انتخب الشعب في 7 يوليو 2012 أول برلمان ليبي و هيئة تشريعية " المؤتمر الوطني العام " الذي أصدر عددا من القوانين و القرارات، أهمها و أكثرها جدلا الى يومنا هذا ما يسمى بـ (قانون العزل السياسي) الذي ينص على مجموعة من البنود و التي ان اجتمعت في شخصية ما، لا يسمح لها قانونيا تقلد أي منصب سيادي في الدولة، و لازال هذا القانون موضوع نقاش وجدال سياسي وإعلامي على المستويين المحلي و الدولي.
5. انتخبت الحكومة الثانية من قبل المؤتمر الوطني في أكتوبر 2012، و التي استمرت في أعمالها الى وقت قريب. الا أن أداء أي من الحكومتين لم يرض طموح الشارع الليبي الذي عبر بدوره عن ذلك بالتظاهر والاعتصام أمام مؤسسات الدولة، ليتطور الأمر في كثير من الأحيان الى اقتحامها والحاق أضرار مادية جسيمة بل والاعتداء على العاملين بها، وكان أعضاء المؤتمر هدفا للتهديد بالسلاح و تعرض مقر المؤتمر لأكثر من 250 حالة اقتحام في ظل ضعف و هشاشة الحماية الامنية للمقر.
6. وشهدت البلاد أعرق خيبتها اثر تولي الحكومة الثانية مقاليد الحكم، حيث أهمل الملف الأمني و خاصة المتعلق بقضية جمع السلاح، و أقصى ثوار الجبهات أثناء حرب التحرير و التشكيلات المسلحة غير المنضوية تحت شرعية الدولة، نتج عنه شرخ كبير بين المجموعات المسلحة من جهة و الدولة من جهة أخرى.
7. مع تردي الأوضاع الأمنية، اجتاحت البلاد موجة كبيرة من التهديدات والاعتقالات التي طالت عددا من الشخصيات الناشطة في الثورة، و ناشطي مؤسسات المجتمع المدني والاعلاميين و السياسيين والعسكريين، أبرزها اعلاميا حادثة اختطاف رئيس وزراء الحكومة الثانية بعد الثورة.
8. وعلى هامش الاختلال الأمني و حالة ضعف الأداء السياسي الملحوظ، لم تسلم المقرات الدولية من سفارات و قنصليات وشركات من التهديد و الاقتحام و محاولات التفجير والاختطاف والاعتقال التعسفي، بل والقتل العمد آخرها قتل أحد موظفي منظمة الصليب الأحمر الدولي المسؤول عن مكتب المنظمة في مدينة مصراتة، الذي لقي حتفه في مدينة سرت على أياد مجهولة الهوية لم تكشفها أي من التحقيقات الى يومنا هذا.
9. هذا و يشار الى أن جميع التحقيقات في عمليات الاغتيال خلال الآونة الاخيرة لم تظهر أي من نتائجها، بالرغم من عشرات الالوف بالعودة باستمرار التحقيق و القبض على الجناة، مما زاد في الغليان الشعبي.
10. تفاقمت الصراعات السياسية بين الأحزاب الوليدة المفترقة للخبرة السياسية نظرا لمنع تكوين الاحزاب خلال حقبة القذافي، و امتعاض الشارع الليبي من الأداء الضعيف للمؤتمر الوطني العام مما نتج عنه ارتفاع الأصوات الشعبية المطالبة بعدم تمديد عمر المؤتمر الوطني السياسي وسط جدال بين القانونيين و المختصين ببطلان ذلك من وجوبه.
11. و في وقت مبكر من هذا العام (2014) تم انتخاب أهم هئتين مستقبليتين للبلاد.
12. الأولى "الهيئة التأسيسية لصياغة الدستور" و التي ينص الاعلان الدستوري المؤقت، المقرر من قبل المجلس الوطني الانتقالي، على مهمتها في صياغة دستور للبلاد ليتم استفتاء الشعب عليه واصداره ليكون اول دستور شرعي للبلاد بعد دستور المملكة الليبية.
13. و الثانية "مجلس النواب" كبديل للمؤتمر الوطني العام.
14. بعد اكتمال العملية الانتخابية، و ما توارد من أخبار عن مخالفات تنفيذية تخللتها والانتهاكات التي طالت بعض المرشحين بين تهديد و اغتيال، اكتمل تكوين مجلس النواب رغم امتناع مكون الامازيغ لأسباب تفصيلية، و حُدد موعد

التسليم و الاستلام من المؤتمر الوطني العام الى مجلس النواب المنتخب للسلطة، الا أن تلك العملية سبقتها حالة من عدم الاستقرار الامني والتشتت و الفراغ السياسي، واختفاء شبه تام لدور مؤسسات المجتمع المدني كفاعل مقبول من قبل الشارع الليبي بعد حالة انعدام الثقة التي ولدتها الصراعات الحزبية و الشخصية حول ملفات السياسة و النفط و بروز آثار الصفقات الخفية هنا و هناك.

15. شهدت ليبيا منذ أكثر من شهرين صراعات مسلحة دارت رحاها في المنطقة الشرقية، وخاصة مدينة بنغازي منذ اعلان ما يسمى بعملية الكرامة بقيادة اللواء المتقاعد خليفة حفتر و اعلانها حربا تحت عنوان ( الحرب على الارهاب ) ضد تجمع يضم كلا من أنصار الشريعة و بعض سرايا ما يعرف بالثوار شارك بعضهم في جبهات التحرير خلال الثورة. ثم سرعان ما عاشت العاصمة صراعا داميا بين قوات متناحرة من قوات الدروع المنظرية تحت رئاسة الأركان العامة و عدد من القوات المختلفة من المناطق المحيطة بطرابلس و كتيبة الصواعق و القعقاع.

16. رصدت العديد من الانتهاكات اللامحدودة خلال هذه الحرب التي تدور رحاها بشكل متقطع في عدة مدن ليبية أخرى و بين قوى أخرى مختلفة و التي سيتم ذكر بعضها لاحقا وسط انقسام واضح في المشهد السياسي اذ انتقل و باشر مجلس النواب أعماله في مدينة طبرق مع امتناع بعض أعضائه و تمسكهم بما أشار اليه الاعلان الدستوري والذي ينص على ان تتم مراسم الاستلام و التسليم بين المؤتمر الوطني العام و مجلس النواب المنتخب في العاصمة طرابلس ليبدأ المجلس جلساته في مدينة بنغازي، بينما بقي المؤتمر الوطني في غرب البلاد اذ لم يعترف الأخير بشرعية اجتماع النواب في طبرق و هذا ما حاول تفسيره العديد من القانونيين الذين انقسموا أنفسهم بين مؤيد لشرعية ما أخذ اليه مجلس النواب و بين من صرح ببطلانه.

17. و في هذه الأثناء استمر عمر الحكومة الثانية في البلاد، التي أقبل رئيس وزرائها من قبل المؤتمر الوطني العام قبيل انتخابات مجلس النواب و تسليم حقيبة رئاسة الوزراء فيها إلى السيد/ عبد الله الثني) و اتخذت هذه الحكومة أيضا من مدينة طبرق مستقراً لها بينما قام المؤتمر الوطني باستئناف جلساته من جديد في العاصمة طالما لم يتم تسليم السلطة للنواب وفقا لما نص عليه الاعلان الدستوري.

18. ثم سرعان ما دعي المؤتمر الوطني الى انتخاب حكومة جديدة مطلع سبتمبر من العام الجاري، و تم تشكيل الحكومة بحقائبها الوزارية الجديدة في مشهد يرسم صورة بلد بحكوميتين و برلمانين منتخبين وسط حيرة المواطن الليبي بين قوائم الاغتيالات و القتل المسلح التي لم يسلم منها شيخ ولا امرأة ولا رضيع، و تضارب تصريحات المجتمع الدولي بين مؤيد لطرف دون آخر و حالة من الركود و الغموض في عمل لجنة صياغة الدستور الذي لم يشهد أي خطوة معلنة في اتجاه ما نص عليه الاعلان الدستوري المؤقت الموضوع من قبل المجلس الوطني الانتقالي.

19. و تم خلال هذه الفترة الأخيرة تسجيل العديد من الانتهاكات لحقوق الانسان منها ما صرح به بعض الضحايا او أسرهم و أفصحوا عن معلوماته او قبلوا بنشره و منهم من احتفظ بحق التكم عما تعرض له خوفا من ردود فعل الاطراف المتصارعة السياسية او العسكرية.

## 1. اعتقالات و احتجازات تعسفية و سرية و اختفاءات قسرية

20. في ظل عدم الاستقرار الأمني و السياسي الذي انعكس على السلم الاجتماعي و النمو الاقتصادي للبلد انتشرت الاعتقالات و الاحتجازات التعسفية و السرية و الاختفاءات القسرية من قبل المجموعات المسلحة. و عجزت الدولة عن بسط فرض القانون. و تشكل الانتهاكات المرتكبة في إطار الحرب المعلنة التي تدور رحاها في عدة مناطق و مدن ليبية الى اليوم جزءا كبيرا من الحالات المرصودة من قبل مؤسسة السبيل للعمل الاهلي في هذا التقرير و التي شاركت المؤسسة في حل بعض منها .

21. فيما يلي ذكر لبعض الحالات التي ساهمت مؤسسة السبيل ولا زالت تسعى لإيجاد حلول لها:

22. ملاحظة: الأحداث التالي ذكرها قد تم رصدها و العمل عليها طوال شهري يوليو و أغسطس لسنة 2014 و لازال العمل جاريا على بعضها الى اليوم.

23. قامت السيدة / ايناس الدوكالي بالتواصل مع مؤسسة السبيل بخصوص اختطاف السيد / افتخار أحمد "باكستاني الجنسية " بصفتها جارتة، و كانت " ايناس " احدى المعتقلات المحكومات بالاعدام قبل الثورة، الا انها حُررت من الاعتقال عند تحرير طرابلس 2011، و مكنت ايناس مؤسسة السبيل من التواصل مع زوجة المختطف مباشرة. يشار الى ان الاخيرة تحمل جنسية ليبية، وصرحت لمؤسسة السبيل بهوية الجهة التي قامت بالاختطاف " كتيبي القعقاع و الصواعق " و أن مكان الاختطاف عند بوابة الصيد غرب منطقة جنزور و أن مدة الاختطاف بلغت 19 يوماً قامت

خلالها الجهة المسؤولة عن الاختطاف بالاتصال هاتفيا مع زوجة المختطف و ابنه و جعلهما يسمعا أصوات تعذيب الأب على أيدي الخاطفين ثم اخبارهم عن هويتهم و المعلومات السابق ذكرها.

24. ساعدت مؤسسة السبيل في تواصل السيدة زوجة المختطف مع السفارة الباكستانية و ساهمت في إطلاق سراحه بعد جهود مشتركة.

25. يشار الى ان المختطف كانت قد لفتت له تهمة العمل بالجيش الليبي و الانتماء الى تنظيم القاعدة.

26. قامت " كتيبة حطين " حسبما أورد السيد / صبحي الداقل لمؤسسة السبيل خبر اختطاف و اعتقال كل من " عبد الفتاح زيدان الفقي، خيرى زيدان الفقي" بمنطقة قصر بن غشير أثناء عودة المختطفين من مطار معيتيقة بعد الغاء الرحلة من قبل شركة الطيران. وضبط بحوزة المختطفين مبلغاً من الدولارات، و بعد اعتقال دام يومين تم أفرج عنهما بدون تسجيل أي تعذيب.

27. قامت الشرطة العسكرية باختطاف و اعتقال كل من " عبد الله بوستة، حماد علي حماد، محمدسليمان حدوت، عبدالسلام هرك" من بيتهم بشارع ولي العهد بطرابلس لقرباية العشرة أيام ليتم من بعد ذلك إطلاق سراحهم بعد أن تعرضوا للتعذيب حتى كاد أحدهم أن يفقد حياته الأمر الذي دفع الجهة المنفذة إلى الافراج عنهم حسبما أورد السيد / طارق حدوت، أخ أحد المعتقلين.

28. تواصل السيد / جهاد محمد سعد مع مؤسسة السبيل لإبلاغها عن خبر اعتقال "عبد المجيد عمر أحمد الحامدي من بيته في منطقة الماية " من قبل كتيبة السرية الأولى " احدى كتائب مدينة الزاوية". استمرت مدة احتجازه بدون تهمة محددة حوالي عشرة أيام دون أن يتعرض للتعذيب. يجدر الإشارة الى ان مؤسسة السبيل قامت بالتقصي عن الجهة المسؤولة و متابعة القضية مع عدد من اعضاء مجلس شورى مدينة الزاوية.

29. تعرض " مفتاح عمر فرحات مواليد 1999" للاختطاف و الاعتقال التعسفي على أيدي كتيبة فرسان جنزور لمدة 4 أيام متتالية بدون أي تعذيب يذكر الا أن الاعتقال تم بدون توجيه تهمة واضحة للشخص المذكور حسبما اورد السيد / سالم عياد الربيعي لمؤسسة السبيل.

30. انتشرت على وسائل الاعلام المحلية وصفحات التواصل الاجتماعي قضية الاعتداء على افراد من جهاز الشرطة القضائية وقتلهم بمنطقة ورشفانة بالحشان من قبل عصابة اجرامية يوم الخميس الموافق 2014-5-8 اثناء ادانهم لعملهم،  
وأسماءهم

- توفيق ميلود الحفالة.
- مصطفى عثمان المخيون
- طارق عاشور مسعود
- اسامة الزمزام

31. بناءً على الاحداث التي حصلت في مؤسسة الاصلاح والتأهيل "معيتيقه" من هروب ابناء "التهامي خالد" من المعتقل قام المدعو "هيثم التاجوري" بالتواصل عن طريق الهاتف مع الاستاذ " مصطفى خالد " اخ التهامي خالد يوم السبت بتاريخ 12 / 07 / 2014.. على تمام الساعة 11 صباحا وطلب منه الحضور الى مكتبه واحضار زوجة اخيه التهامي وابنته معه واتهمه بالاشترك في عملية تهريب المحتجزين وهدده بأنه سيقوم باعتقاله امام جيرانه وحرقت المنطقة بالكامل، كما قام بالاتصال بأخت الاستاذ خالد وتهديدها ايضاً طالباً اياها الحضور رفقة أخيها للامضاء على تعهد، عليه قام الاستاذ مصطفى خالد بتلبية طلب المدعو هيثم التاجوري ذاهبا الى مكتبه برفقة السيدة "ليلي محمد خالد"، والتحق بهم زوجها السيد " نوري بديدة" والسيد "مختار محمد خالد" حيث قام المدعو "هيثم التاجوري" باحتجازهم جميعا الى يومنا هذا، و قد قامت مؤسسة السبيل بالتواصل مع السيد عاطف برفيق مسؤول غرفة عمليات ثوار طرابلس. علما ان المدعو هيثم التاجوري قد غادر البلاد حديثاً.

32. أخبر قريب لـ "عادل عبد الله سلطان" مؤسسة سبيل باعتقاله بتاريخ 22 / 10 / 2014 خلال اجتياح مدينة بني وليد من قبل قوات درع ليبيا لتنفيذ القرار رقم (7) حسبما ورد في مذكرة البلاغ، علما بأن القبض عليه قد تم عند مروره وزوجته وأطفاله من نقطة تفتيش تابعة لقوات الدرع، جرح برصاصة في ذراعه اليسرى ونقل الى مستشفى أبوسليم للحوادث. و نقل بعد اجراء عملية مستعجلة له الى السجن الخاص بالمجلس العسكري (أبوسليم) و بعد التحقيق والتعدي عليه بالضرب و الاهانة لم يتم عرضه على النيابة العامة بل تم تسليمه الى المدعو (ناصر شغدون) الذي نقله الى سجن الاستخبارات بمصراته و تم وضعه في زنزانة انفرادية حيث تعرض لأقصى أنواع الانتهاك في حق المحتجزين لمدة 9 أشهر

33. لازال عادل عبد الله سلطان معتقلا بسجن طمينة بمصراته، علما بأن الزيارات شبه منعدمة وقصيرة في حالة السماح بها. كما ان وكيل المعتقل صرح بعدم المامه بأي معلومات فيما اذا كانت هناك أية إجراءات قانونية.
34. اعتقل "لطي صالح كشون " تعسفيا من قبل مؤسسة الاصلاح والتاهيل / البركة ولازال موجود فيها دون اي تهمة واضحة بناء على اقوال أخيه.
35. اختطف " مساء يوم الجمعة الموافق 2014/04/09 من امام منزله بناء على اقوال أخيه. واتصل المختطفون في 2014/09/24 مع احد افراد عائلته عن طريق رسائل الهاتف النصية يطلبون فدية قدرها مئة الف دولار مقابل اطلاق سراحه ثم انقطع الاتصال. وعلمت الأسرة فيما بعد من جهات غير رسمية عن وجوده بمؤسسة الاصلاح والتاهيل معيثة، دون أن تستطيع التأكد منذ ذلك.
36. كان المختطف احمد عبد الرحمن يونس الذي ينتمي الى قبيلة القذاذفة، موظفا بإدارة التسويق في شركة البريقة للنفت. ثم شغل منصب القائم بالاعمال في الخارجية بالنيجر. عاد الى ليبيا بعد انتهاء ثورة فبراير، ليستأنف عمله بشركة البريقة.
37. احمد صالح جديدة لبيبي الجنسية من مدينة ورشفانة، تم نقله جريحا من مدينة الزنتان بسيارة اسعاف قصدعلاجه بتونس. اعتقل عند معبر "ذهبية" البري فجر يوم السبت الموافق 2014/08/30 من قبل افراد من مدينة نالوت وسلم إلى افراد من مدينة الزاوية. انتشر يوم الاثنين 2014/09/01 خبر اغتياله برصاصة في الرأس حسب رواية أحد الشهود الذي رأى جثته في ثلاجة مستشفى الزاوية.
38. و في ظل الاشتباكات الحاصلة بين مدينتي نالوت و ورشفانة، قام عناصر من الأولى يوم 29 أغسطس 2014 باحتجاز ثلاثة جرحى (خالد البكوش، خالد غنية، أحمد جويده) من المدينة الثانية و ذلك أثناء عبورهم الى تونس لغرض العلاج و مما زاد الامر سوءاً قيام المحتجزين تسليم أحد الجرحى "أحمد جويده" الى احدى المجموعات المسلحة بمدينة الزاوية. و اعتقلت مجموعة من ورشفانة 30 عائلة كاملة من نالوت مقابل اطلاق سراح الأخير. واستمرت الاختطافات والاعتقالات بين المدينتين. وتلقت مؤسسة السبيل اثر ذلك طلباً للوساطة من قبل السيد خالد القلال أحد اعضاء المجلس البلدي بنالوت، ونتج عن المفاوضات اطلاق سراح العائلات من الطرفين في 30 أغسطس 2014. و بسبب استمرار الاحتقان اعتقلت مجموعة من نالوت لـ 17 رجلا من مدينة و ورشفانة، التي ردت باعتقال 11 رجلا من نالوت. و في يوم 31 أغسطس 2014 بمؤسسة السبيل بعض الأفراد من ورشفانة يشتكون اختطاف و اعتقال عصام لطيف في مدينة نالوت من قبل احدى المجموعات المسلحة. و لازالت مؤسسة السبيل من خلال علاقاتها المثمرة مع الأعيان و الحكماء تعمل في برامج المصالحة الوطنية.
39. وفي خطوة سباقية قامت مؤسسة السبيل بالتواصل مع أعيان و حكماء مدينة مصراته و مجلسيها البلدي و العسكري لغرض انجاح مساعي اطلاق سراح بعض المحتجزين بالمدينة و خاصة ( فئة كبار السن ) و قد لاقت المبادرة ترحيبا جيدا و المساعي لازالت متواصلة الى يومنا هذا في اتجاه خطوات عملية.
40. لازالت المنطقة الشرقية و خاصة مدينة بنغازي و ضواحيها تتعوض لأشد أنواع الانتهاكات البشرية و المادية و فيما يلي ايجاز لبعض هذه الحالات.

## 2. الاغتيالات و القتل العمد بعد التعذيب

41. مقتل كل من بن عيسى بودلال وعادل الفيتوري بعد اختطافهما وتعذيبهما، وعثر على جثتيهما في منطقة الأبيار ضواحي مدينة بنغازي يوم 2014/06 /16م.

## 3. توصيات

42. ضرورة الاسراع في الخروج بدستور يضمن ويحمي حقوق المواطنين وحررياتهم.
43. ضرورة تفعيل كافة القوانين و القرارات التي تنص على حل جميع التشكيلات المسلحة الغير رسمية وضم أي تشكيل عسكري إلى مؤسسة الجيش و الشرطة فقط.
44. منح الاحتجاز السري و وضع آلية لمراقبة أحوال و اوضاع أماكن الاحتجاز الرسمية و انهاء ظاهرة السجون السرية.

45. الحرص على استقلالية القضاء و فتح تحقيقات مستقلة حول أحداث التعذيب والاعتقالات والاختفاءات القسرية.
46. وضع كافة السجون ومراكز الاعتقال تحت سلطة الدولة ومعاقبة كل من يخالف ذلك.
47. تفعيل صلاحيات مكتب النائب العام وتكليفه بالنظر في ملفات المحتجزين و خاصة من لم يثبت ارتكابهم لأي جرم أو من انتهت مدة حكمهم.